

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

فذلِكَ الأبحاثِ الماضية

في ثنايا النقاشِ حول الطلبِ و الإرادةِ قد واجهنا إشكالَ الجبريةِ حيث يتلخَّصُ الإشكالُ بأنَّ نفسَ الإرادةِ التي هي علَّةُ أفعالِ الإنسانِ لو تنتهتْ إلى الإرادةِ الأزليَّةِ الإلهيةِ لتولَّدَ الجبرُ حتماً ولو انختمتْ الإرادةُ الحاليَّةُ إلى الإرادةِ الإنسانِ الماضيةِ و هكذا بحيث تُعدُّ الإرادةُ معلولةُ الإرادةِ الأخرى البشريةِ لأفضى إلى التسلسلِ المستحيلِ، و أمَّا الإجاباتُ عن هذه الإشكاليَّةِ فكالآتي:

1. إجابةً لهذه الكارثةِ قد استحضرتنا إجابةُ الشيخ الآخوند، ولكنّه قد فشلَ في الإجابةِ بل ترحّلتْ أقدامه في الجبر فأقرَّ به.

2. بينما المحقِّقُ النائينيُّ قد أناطَ النقاشَ على عنصرِ الاختيارِ بلا اعتناءٍ إلى نوعيةِ الإرادةِ و إلى مُنتهاها بحيث قد جعلَ ملاكَ الاختياريةِ هو أن يُنفَّذَ الفعلَ بانتخابِ الطرفينِ بمحضِ الإرادةِ، فرغمَ أنَّ الإرادةَ تعودُ إلى الإرادةِ الأزليَّةِ إلا أنَّ عنصرَ الاختيارِ هو المُنجي من هذه الإشكاليَّةِ.

3. ثمَّ هاجمه المحقِّقُ الاصفهانيُّ بأنَّ عالمَ النَّفسِ لا يملكُ عنصراً رابعاً عقيبَ الإرادةِ باسمِ الاختيارِ، إلى آخرِ الجوابِ، ثمَّ استعرضَ المحقِّقُ إجابتهِ الحاسمةَ بلا اعتراضٍ عليه، فراجعها.

4. فبعدئذٍ قد عالَجَ المحقِّقُ الاصفهانيُّ أجوبةَ صاحبِ الفصولِ و المحقِّقِ الميرداماد، قائلاً:

«و أمَّا ما أفاده في الفصول [1] - من أنَّ ما عدا الإرادةَ من الأفعالِ تكونُ اختياريَّتهُ بصدوره عن علمٍ (بالمصلحة) و قدرة (على الإنجاز) و إرادة (فهذه الثلاثةُ هي أسبابُ اختياريَّةِ الأفعال) و أما الإرادةُ فاختياريَّتها بصدورها عن علمٍ و قدرةٍ فقط (فالإرادةُ معلولةٌ لهما لا معلولةٌ للإرادةِ المسبقةِ كي يتسلسل) - فهو جَزَافٌ بيِّنٌ (إذ سرُّ تواجدِ الإرادةِ هو بسببِ الأمرِ و البعثِ فربما لم يتحقَّق له الشوقُ الأكيدُ كي يُريده و ينبعثَ إليه إذن الإرادةُ لا تتولَّد من مجرد العلم و القدرة بل بحاجةٍ إلى عمليَّةِ تخلُّقِ الشوقِ الأكيدِ و هو الأمر). [2]»

5. و الإجابة الخامسة للمحقِّقِ الدَّاماد و قد لخصَّه المحقِّقُ الاصفهانيُّ قائلاً:

«أما ما أفاده السيِّدُ الدَّاماد (قدس سره) فمحصَّله: أنَّ الإرادةَ الوحدانيةَ بالالتفاتِ إليها تتحلَّ إلى إرادةِ الإرادةِ، و إلى إرادةِ الإرادةِ، و هكذا.»

و تنويراً لمقالةِ السيِّدِ الدَّاماد نقول بأنَّ الإنسانَ عقيبَ التصوُّرِ و التصديقِ لو بلَغَ إلى الشوقِ الأكيدِ لاتجلى عنصرُ الإرادةِ في نفسه فسيُريدُ إنجازَ الفعلِ إذ الإرادةُ قد تعلَّقتْ بنفسِ الفعلِ، بينما لو تعلَّقتْ الإرادةُ بنفسِ الإرادةِ لأصبحتْ الإرادةُ الثانيةُ مُراداً و مطلوباً - بلا اعتناءٍ للفعلِ الصَّادر - و هو لغوٌ و مستحيلٌ إذ لا نمتلكُ شوقاً ثانياً مزيداً على الشوقِ الأوَّلِ الحاصلِ و حيث إنَّ كلَّ إرادةٍ

تَفْتَقِرُ إِلَى الشَّوْقِ فَإِرَادَةُ الْإِرَادَةِ سَتُؤَدِّي إِلَى تَكَرُّرِ الشَّوْقِ وَهُوَ عِبْتُ وَ مُزَيَّفٌ، فَلَوْ اسْتَحْضَرْنَا مِثَالَ الْإِرَادَاتِ بِنَحْوِ "إِرَادَةُ الْإِرَادَةِ" فَلَا يُعْقَلُ تَكَرُّرُ الْإِرَادَاتِ لِنَفْسِهَا، بَلْ هُنَاكَ شَوْقٌ فَارِدٌ فَحَسْبُ، فَلَوْ تَكَثَّرَتِ الْإِرَادَاتُ لَتَضَمَّنَتْ شَوْقاً وَاحِداً.

فَبِالنَّالِي، لَوْ لَاحَظْنَا الْإِرَادَةَ "لَا مِثَالَ الْفِعْلِ" لَصَحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الشَّوْقُ بِنَفْسِ هَذَا الْفِعْلِ وَ لَكِنْ لَوْ لَاحَظْنَا الْإِرَادَةَ "لِنَفْسِ الْإِرَادَةِ" لَتَوَلَّدَ الشَّوْقُ إِلَى نَفْسِ الْإِرَادَةِ فَيُنْتِجُ "إِرَادَةَ الْإِرَادَةِ" وَ هَذَا سَيُؤَدِّي إِلَى تَزَايُدِ الْإِرَادَاتِ وَ التَّسْلُسِ بَيْنَمَا نُقَرِّبُ جُزْأً بِأَنَّ لَا نَمْتَلِكُ سِوَى شَوْقٍ وَحِيدٍ، إِذَنْ سَنَسْتَكْشِفُ بِأَنَّ مَتَعَلِّقَ الْإِرَادَةِ هُوَ الْفِعْلُ - الْمُرَادُ - لَا نَفْسُ الْإِرَادَةِ كَيْ لَا يَتَسَلَّسَلُ الشَّوْقُ وَ الْإِرَادَةُ وَ لِهَذَا يُعَدُّ الشَّوْقُ لِلْفِعْلِ هُوَ الْمُرَادُ بِإِرَادَةِ تَعَوُّدُ إِلَى نَفْسِ الشَّوْقِ، وَ كَذَا لَا تَعُودُ الْإِرَادَةُ إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ فَلَا تَتَوَرَّطُ فِي كَارِثَةِ الْجَبْرِ، وَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْآنَ بَيَانَاتُ الْمُحَقِّقِ الدَّامَادِ نَقْلاً عَنِ الْأَسْفَارِ:

«وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَوَابِ سَيَدُنَا الْمُفَحِّمُ وَ أَسْتَادُنَا الْأَكْرَمُ دَامَ ظِلُّهُ الْعَالِي مِنْ قَوْلِهِ هَذَا الشُّكُّ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّابِقِينَ وَ اللَّاحِقِينَ شَيْءٌ فِي دِفَاعِهِ وَ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا انْسَاقَتِ الْعُلُوبُ وَ الْأَسْبَابُ الْمَتَرْتِبَةُ الْمَتَأَدِّيَةُ بِالْإِنْسَانِ إِلَى أَنْ يَنْصُورَ فِعْلاً - وَ يُعْتَقَدُ فِيهِ خَيْرٌ مَّا، انْبَعَثَ لَهُ تَشَوُّقٌ إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ (لَأَجْلِ ذَاكَ النَّفْعِ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ) فَإِذَا تَأَكَّدَ هَيْجَانُ الشَّوْقِ وَ اسْتَمَّتْ نِصَابُ إِجْمَاعِهِ (فَتَجَمَّعَ الشَّوْقُ وَ الْهَيْجَانُ حَتَّى أَنَّهُ قَدْ) تَمَّ قَوَامُ الْإِرَادَةِ الْمُسْتَوْجِبَةِ اهْتِزَازَ الْعَضَلَاتِ وَ الْأَعْضَاءِ الْأَدْوِيَّةِ (الْأَدْوَاتِ) فَإِنَّ تِلْكَ الْهَيْئَةَ الْإِرَادِيَّةَ حَالَةً شَوْقِيَّةً إِجْمَالِيَّةً لِلنَّفْسِ بِحَيْثُ:

1. إِذَا مَا قَيْسَتْ (حَالَةُ الشَّوْقِ) إِلَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ وَ كَانَ هُوَ الْمَلْتَفَتُ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ كَانَتْ هِيَ (الْإِرَادَةُ) شَوْقاً إِلَيْهِ وَ إِرَادَةً لَهُ.

2. وَ إِذَا قَيْسَتْ (الْإِرَادَةُ) إِلَى إِرَادَةِ الْفِعْلِ وَ كَانَ الْمَلْتَفَتُ إِلَيْهِ هِيَ نَفْسُهَا (الْإِرَادَةُ) لَا نَفْسَ الْفِعْلِ كَانَتْ هِيَ (إِرَادَةُ) شَوْقاً وَ إِرَادَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِرَادَةِ مِنْ غَيْرِ شَوْقٍ آخَرَ (فَهِيَ إِرَادَةُ الْإِرَادَةِ) وَ إِرَادَةُ أُخْرَى جَدِيدَةٌ وَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي إِرَادَةِ الْإِرَادَةِ وَ إِرَادَةِ إِرَادَةِ الْإِرَادَةِ - إِلَى سَائِرِ الْمَرَاتِبِ الَّتِي فِي اسْتِطَاعَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَيْهَا بِالذَّاتِ وَ يَلَاحِظُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ، فَكُلٌّ مِنْ تِلْكَ الْإِرَادَاتِ الْمَفْصَلَةِ يَكُونُ بِالْإِرَادَةِ وَ هِيَ بِأَسْرَافِهَا مَضْمَنَةٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ الشَّوْقِيَّةِ الْإِرَادِيَّةِ (الْوَّاحِدَةِ) فَلَيْسَتْ هُنَاكَ اشْتِيَاقَاتٌ مُتَكَثِّرَةٌ إِذَ الْفِعْلِ وَاحِدٌ فَالشَّوْقُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ أَيْضاً بِإِلَّا اثْنَيْنِ فِي الْبَيْنِ) وَ التَّرْتِبُ بَيْنَهَا بِالتَّقَدُّمِ وَ التَّأَخُّرِ عِنْدَ التَّفْصِيلِ لَيْسَ يُصَادِمُ اتِّحَادَهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ بِهَيْئَتِهَا الْوَجْدَانِيَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمَّا يَمْتَنِعُ فِي الْكَمِيَّةِ الْإِتِّصَالِيَّةِ وَ الْهُوِيَّةِ الْإِمْتِدَادِيَّةِ لَا غَيْرَ فَلِذَلِكَ بَانَ أَنَّ الْمَسَافَةَ الْإِنِّيَّةَ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَنْحَلَّ إِلَى مَتَقَدِّمَاتٍ وَ مَتَأَخَّرَاتٍ بِالذَّاتِ هِيَ أَجْزَاءُ تِلْكَ الْمَسَافَةِ وَ أِبْعَاضُهَا بَلْ إِنَّمَا يَصِحُّ تَحْلِيلُهَا - إِلَى أَجْزَائِهَا وَ أِبْعَاضِهَا الْمَتَقَدِّمَةِ وَ الْمَتَأَخَّرَةِ بِالْمَكَانِ. [3]»

### اعْتِرَاضِيَّةُ الْمُحَقِّقِ الْإِسْفَهَانِيِّ تَجَاهَ الْمُحَقِّقِ الدَّامَادِ

ثُمَّ اعْتَرَضَهُ الْمُحَقِّقُ الْإِسْفَهَانِيُّ بِإِشْكَالِيَّاتٍ ضَبِيلَةٍ بِحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ مَعَزَى مَقَالَةِ الْمُحَقِّقِ الدَّامَادِ، فَاعْتَرَضَ قَائِلاً:

وَ فِيهِ: أَنْ الْإِنْحِلَالَ:

- إِنْ كَانَ بِمَجْرَدِ الْإِعْتِبَارِ - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ تَفَتَّتْ إِلَيْهَا لِأَرَادِهَا وَ هَكَذَا، فَتَنْقَطِعُ السَّلْسَلَةُ بِانْقِطَاعِ الْإِعْتِبَارِ (فَلَوْ لَمْ يَعْتَبَرِ لَانْقِطَعَتْ الْإِرَادَةُ) - فَهِيَ (الْإِرَادَةُ) غَيْرُ مُرَادَةٍ بِالْحَقِيقَةِ، بَلْ بِالْإِعْتِبَارِ وَ بِالْقُوَّةِ، لَا بِالْفِعْلِ. (بَيْنَمَا النَّقَاشُ فِي فِعْلِيَّةِ الْإِرَادَةِ فَلَوْ تَوَجَّهْنَا إِلَى الْإِرَادَةِ الْآخَرَى بِالْفِعْلِ لَاحْتِاجَ إِلَى إِرَادَةٍ أُخْرَى، وَ هُوَ يُفْضِي إِلَى التَّسْلُسِ)

- وَ إِنْ كَانَ (الْمُرَادُ) بِالْحَقِيقَةِ وَ فِي الْوَاقِعِ حَتَّى تَكُونَ هُنَاكَ إِرَادَةٌ مُوجُودَةٌ حَقِيقَةً بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ، فَفِيهِ:

1. أَنَّهُ لَا مُوجِبَ لِلتَّحْلِيلِ حَقِيقَةً (كَمَا زَعَمَهُ الْمُحَقِّقُ الدَّامَادُ)؛ إِذَ التَّحْلِيلُ الْحَقِيقِيُّ يُنْصَرِّفُ مَعَ التَّعَدُّدِ الْوَاقِعِيِّ (لِلشَّيْءِ) بِالْإِضَافَةِ إِلَى

ما له أجزاء عقلية أو حقيقية، كما في الأنواع المركبة و البسيطة.(بينما الإرادة لا تنحلّ إلى إرادات متعددة في الواقع إذ لا أجزاء لها حقيقة).

2. مضافاً إلى أنّ هذه الإرادات الموجودة بوجود واحد:

– إمّا تكون معلولة لإرادة أخرى، فيلزم كون شيء واحد داخلياً و خارجياً (إذ قد افتَرَضنا أنّ الإرادة واحدة في النفس فلو أرادها ثانية لدخلت إرادة خارجية في الإرادة الداخليّة) إذ المفروض أنّ هذه الإرادة الواحدة الإجمالية وجود لجميع الإرادات (فيتسلسل).

– و إمّا تكون معلولة للإرادة الإلهية فقد عاد المحذور (الجبر).[4]

### تحليل السيّد مصطفى الخميني لمُحاوَراتِ القَبساتِ و النّهاية

و نِعَمَ ما أجاب السيّد مصطفى الخميني معترضاً على مقالة المحقق الدّاماد حيث قال:

«و يتوجه إليه أولاً: أنّ الحالة الشوقية و الهيجان المتأكد، ممنوعة في كثير من الإرادات، كما مر[5]، فإنّ الإرادة تحصل في أفق النّفس لدرك العقل توقف الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غير وجود تلك الحالة حتى تكون هي صندوق الإرادة، كلما شاءت النّفس أخرجت منها إرادة.

فكأنه قدس سره قطع السلسلة، بأنّ الإرادة الاختيارية، ليست معلولة الإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى، أي أنّ الشوق الذي أورت الإرادة في الفرض الأول، هو السبب لتحقيق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، و هكذا، و على هذا لا يتوجه إليه ما أورده عليه تلميذه الأكبر من الإشكالات الثلاثة.

و العجب أنه لم يصل إلى مغزى مرامه!! و قال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن نأخذها، و نطلب أن علتها أية شيء هي؟ فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلياً و خارجياً بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال، و إن كان شيئاً آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق»[6] انتهى.

و كأنه قدس سره أخذ هذا التقرير مما قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغني بالذات بين السلسلة الفقراء غير المتناهية» (فأخذَه) غفلة عن بطلان القياس، و أجنبية ما رامه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخط.

و يتوجه إليه ثانياً: أنّ قطع السلسلة بذلك، لا يستلزم رفع الشبهة، لأنه إذا كانت الإرادة حاصلة قهراً و بالطبع، تكون النّفس فاعلة بالطبع بالنسبة إليها.

و إن كانت حاصلة بالاختيار، فلا بد من إرادة، و الشوق المزبور إمّا هو نفس الإرادة، فيلزم عدم اختيارية الفعل، لأنها غير اختيارية و ميل طبيعي، و إمّا هو سبب الإرادة، فيكون المعلول – و هي الإرادة – حاصلاً في النّفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهم في الشك و الشبهة المزبورة، مغفول عنه في كلامه.[7]

[1] الفصول: ٣٢٥ عند قوله في أواخر الصفحة: (فأفعالنا الاختيارية مما عدا...).

[2] نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] صدر الدين شيرازي محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. Vol. 6. قم – إيران: مكتبة

المصطفوي.

- [4] اصفهانی محمد حسین. 1429. نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [5] - تقدم في الصفحة ٤١.
- [6] - الحكمة المتعالية ٦: ٣٩٠.
- [7] خميني مصطفى. 1376. تحريات في الأصول. Vol. 2. قم - ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني (س).